

المغرب: يجب الإفراج الفوري وغير المشروط عن الصحافية هاجر الريسوني والمحتجزين
الأخرين في قضية "الإجهاض غير القانوني"
25 أيلول/سبتمبر 2019

تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المغربية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الصحافية المغربية هاجر الريسوني، وبإسقاط جميع التهم الموجهة ضدها.

تم اعتقال الريسوني في 31 آب/أغسطس 2019 وهي لا تزال قيد الاحتجاز منذ ذلك الحين بتهم تتعلق بـ"ممارسة الجنس خارج إطار الزواج"، وخضوعها المفترض "للإجهاض غير القانوني".

بالإضافة إلى الريسوني، قامت السلطات المغربية باعتقال طبيب ومساعدين له في العيادة التي تلقت فيها هاجر العلاج الطبي، بالإضافة إلى خطيبتها. يجب الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم أيضاً وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم.

هاجر الريسوني صحافية تعمل في صحيفة أخبار اليوم اليومية المستقلة، وقد تمّ توقيفها مع خطيبتها في 31 آب/أغسطس الماضي خارج عيادة طبية في العاصمة المغربية الرباط، حيث خضعت الريسوني للعلاج الطبي لتزيفٍ داخلي وفق ما أفاد به محاموها.

وقد أقدم ضباط شرطة بملابس مدنية على استجواب المتهممة وخطيبتها بشأن العلاج الطبي الذي تلقتته، واتهموها بالخضوع للإجهاض غير القانوني. وقد أُخضعت الريسوني بعد إيقافها لفحص مهبلي قسري ثم تم توجيه تهمة "ممارسة الجنس خارج إطار الزواج" و"الإجهاض غير القانوني" لها.

"لقد تمّ انتهاك حقوق هاجر الريسوني في الخصوصية، والسلامة الجسدية، والحرية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والصحة الجنسية والإنجابية، والحرية والأمان الشخصي، بما في ذلك الحرية من الاحتجاز التعسفي. لقد تمّ انتهاك هذه الحقوق والحريات من طرف السلطات نفسها التي من المفترض بها أن تحترمها وتحميها." علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية والحقوقيين. وقد أضاف قائلاً: "يجب الإفراج الفوري وغير

المشروط عن الريسوني وسائر المحتجين على خلفية هذه القضية ويجب إسقاط جميع التهم الموجّهة ضدّهم، كما ينبغي احترام حقهم في الانتصاف الفعّال، بما في ذلك جبر الضرر."

جدير بالذكر أنّ الريسوني التي خضعت بعد توقيفها للاستجواب بشأن عملها كصحافية، كانت قد غطّت منذ فترةٍ وجيزةٍ التظاهرات الحاشدة في منطقة الريف شمال المغرب حيث جوبهت الاحتجاجات التي قادها السكان المحليون بالقمع. وهو ما يثير شكوك مبررة حيال الطبيعة السياسية للتهم التي وجّهت إلى الريسوني والملاحقة القضائية لها.

وفي 5 أيلول/سبتمبر، أصدرت النيابة العامة في الرباط بياناً كشفت فيه عن نتائج الفحص الطبي الذي خضعت له الريسوني والذي يفيد بوقوع إجهاض. ونفى النائب العام في بيانه أن يكون اعتقال الريسوني قد تمّ لأسباب عملها كصحافية.

وفي 23 أيلول/سبتمبر، مثلت الريسوني وسائر المتهمين الآخرين في القضية أمام المحكمة الابتدائية بالرباط حيث نفوا جميع التهم الموجّهة إليهم، وهم لا يزالون قيد الاحتجاز بعد أن رُفض طلبهم بالإفراج المؤقت.

معلومات عامة

الإجهاض مسموح به في المغرب "إذا إستوجبته ضرورة المحافظة على صحة الأم" (الفصل 453 من القانون الجنائي). وفي غير هذه الحالة، يعاقب عليه بالحبس لمدة قد تصل إلى سنتين وبغرامة مالية (الفصل 454). كما تعتبر العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج جريمةً بموجب الفصل 490 من قانون العقوبات المغربي ويعاقب عليها بالحبس مدةً أقصاها سنة. وتتنافى هذه النصوص مع التزامات المغرب بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يعدّ المغرب دولةً طرفاً فيه.

وفي تقريرٍ أصدرته اللجنة الدولية للحقوقيين عام 2019 تحت عنوان "[معيقات ولوج النساء والفتيات إلى العدالة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في المغرب](#)"، حثّت اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المغربية على تعديل هذه النصوص القانونية من أجل الاعتراف بحق الفرد في الاستقلالية الجنسية، بين جملة توصيات أخرى، كما شجّعت على تيسير الوصول إلى الإجهاض الآمن والقانوني.